## رئيس وحدة المعلومات المالية أحمد بن عيد لـ «العرب»:

# الجهود القطرية في ميدان مكافحة غسل الأموال

سلط سعادة الشيخ أحمد بن عبد آل ثاني، رئيس وحدة المعلومات المالية، الضوء على الجهود الكبيرة التي تقوم بها دولة قطر على صعيد مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقال في حوار شامل مع «العرب»: إن هناك «اعترافا دوليا وإقليميا بالجهود التي تبذلها دولة قطر على صعيد التعاطي مع قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب». وأضاف: «هناك اعتراف من منظمات إقليمية ودولية بأن قانون دولة قطر رقم 4 للعام 2010 شامل ونموذجي». مبينا أن هناك اتصالات تمت من قبل العديد من الدول بغرض الاستفادة من تجربة دولة قطر في ذلك. وفي سياق استعراضه لأداء وحدة المعلومات المالية وتأثيراتها الإيجابية على المناخ المالي والاقتصادي بقطر قال الشيخ أحمد بن عبد إن وجود حالة واحدة من حالات الاشتباه بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بين أنظار المحكمة من بين 227 حالة إخطار تلقتها الوحدة العام 2010 يعكس أن المناخ المالي والمصرفي سليم جدا، مضيفا أن من شأن هذه الوضعية أن تدعم جاذبية البلد للمستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية.

وكشف سعادته أن حالات الاشتباه شهدت زيادة بواقع 11.5% مع تسجيل 313 حالة إخطار خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وأكد أن هذه النتائج الإيجابية ليس حصرا على الجهود التي تقوم بها وحدة المعلومات المالية فقط، بل ذلك يعكس عملية تعاون بين الوحدة والسلطات الرقابية الأخرى. وقال سعادته: «أنا قلت وأؤكد دائما أننا لا نكافح غسل الأموال وتمويل الإرهاب بـ «سلاح» بل نكافح بـ «نظام». وأوضح سعادته أن قطر اتخذت خطوات استباقية حالت دون أن تقع بعض الثغرات التشريعية في النظام المالي القطري، معلنا أن الوحدة بصدد مراجعة الدليل الإرشادي للإبلاغ عن حالات الاشتباه، في أفق إصداره خلال الربع الأخير من هذا العام.

الشيخ أحمد بن عيد

**قطر استعجلت تقييماً من «النقد الدولي» في 2007 حتى تتعرف على أوجه القصور في النظام المالي**

**الخطر يمكن أن يوجد لكن باستطاعتنا أن نخفف من وطأته**

» حوار محمد أفزاز
» تصوير: راجان

**ما المهام التي اضطلعت بها الوحدة منذ إنشائها في العام 2004، وما علاقة الوحدة بتطبيق قانون مكافحة تمويل الإرهاب؟**

- وحدة المعلومات المالية أنشئت في 2004، وهي جزء من نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطني بدولة قطر. ومن منطلق حرص قطر على تقوية دور الوحدة، فقد خصص فصل بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتحديد طبيعتها وصلاحياتها ومهامها.

ونحن بكل بساطة الجهة المركزية الوطنية الوحيدة بدولة قطر المسؤولة عن تلقي تقارير الاشتباه بأي عمليات مالية قد يكون لها علاقة بأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وذلك حيث تلقى الوحدة تقرير الاشتباه من المؤسسات الملزمة بالإبلاغ ويخضع هذا التقرير لعمليات تحليل مالي بالتعاون مع الجهات المختصة بقصد الحصول على معلومات إضافية. وبعد هذه المرحلة وإذا وجدت أسباب وجيهة مقترنة بقرير الاشتباه، فإننا ننتقل إلى المرحلة الأخيرة وهي إحالة التقرير إلى النيابة العامة للنظر فيه، والقيام بإجراءات التحقيق اللازمة مع الجهات المختصة.

**عطفاً على شرحكم، وبالرجوع إلى آخر تقرير للوحدة، نجد أن حالة اشتباه وحيدة فقط أحيلت إلى النيابة من بين 227 حالة تلقيتموها في العام 2010، ما دلالات ذلك؟**

- نحن نتلقى الاشتباه من الجهة الملزمة بالإبلاغ لأداء دور التحليل المالي، وعند هذه النقطة بالذات تختلف وتتفاوت جودة تقرير الاشتباه، حيث غالبا ما تتوصل الوحدة إلى عدم وجود الأسباب الكافية والوجيهة لإحالة التقرير إلى النيابة العامة وللوحدة عندئذ حفظ التقرير.

**ما مصير حالات الاشتباه الأخرى المتبقية، هل معنى ذلك أنه تم العدول عنها؟**

- يتم حفظ التقارير بقاعدة بيانات الوحدة، أما التقارير ذات الجودة الضعيفة فتتم متابعتها مع الجهة المبلغة حتى تستكمل، وبالفعل خلال عام 2010 الحالات التي لم توزع إلى النيابة العامة عددها 226 حالة اشتباه، قد تم حفظها نهائيا.

**ماذا تعكس هذه النتائج الإيجابية -سعادة الشيخ- هل هي جودة التقارير، أم سلامة المناخ المالي بقطر، أم يقظة الجهات الرقابية، أم شيء آخر؟**

- المؤكد أن الطفرة الأخيرة التي شهدتها دولة قطر رفعت من تعي جيدا الدور المركزي لوحدة المعلومات المالية في التحليل والنظر في تقارير الاشتباه، فضلا عن أن القانون بات يفرض على هذه الجهات المبلغة التواصل مع الوحدة لما فيه مصلحة الجميع. من الأسباب أيضا التي رفعت من حالات الاشتباه، زيادة مستوى التواصل لدينا مع الجهات الوطنية، سواء أكانت سلطات رقابية أم المؤسسات التي تخضع لإشرافها، مما أسهم في رفع مستوى وعي هذه الجهات.

هنا أود أيضا أن أشير إلى أن الوحدة أصدرت دليلا إرشاديا يعد نموذجا للإبلاغ عن حالات الاشتباه، والآن نحن في طور مراجعة هذا الدليل ونموذج الإبلاغ ويخطط إصداره خلال الربع الأخير من هذا العام، وقد تم التعاون مع السلطات الرقابية والجهات المبلغة في عملية المراجعة وتبادل المرئيات بشأنها.

**أعود لأسألك سعادة الشيخ- هل يمكن أن نستشف كون وجود حالة واحدة فقط بين أنظار المحاكم يعكس أن المناخ المالي بدولة قطر سليم للغاية. وأن هناك مستوى عاليا من الرقابة على النظام المالي؟**

- إذا رغبنا في الحديث عن وضع القطاع المالي بدولة قطر، فنحمد الله تعالى أن لدينا مصرف قطر المركزي، الذي يقوم بدور كبير في عملية التعاون مع وحدة المعلومات المالية في التحقق من التزام القطاع المالي والبنوك والصرافات والمؤسسات الأخرى، التي يشرف عليها المصرف المركزي بتنفيذ التعليمات والقانون. هناك علاقة وطيدة مع المصرف المركزي بهذا الشأن، وهذا يساعد على رفع جودة تقارير الاشتباه.

إن وجود حالة واحدة بين أنظار المحكمة يعكس بالفعل أن المناخ المالي والمصرفي سليم جدا.

**هل من شأن هذه الوضعية أن تدعم جاذبية البلد للمستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية؟**

- نعم، نحن واعون جدا بأهمية التعاون مع السلطات الرقابية على وجه التحديد في التعرف ومواجهة الخطر الذي يمكن أن تتعرض له دولة قطر خاصة في المجال المالي، هناك اهتمام كبير وهذا لا يقتصر على دور وحدة المعلومات المالية فقط، بل هناك دور أكبر للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي اعتمدت استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية وهي تضطلع بدور كبير في مجال متابعة الجهات المنفذة للخطة الوطنية. هذا الأمور تساعد كثيرا في إرساء «النظام»، وأنا قلت وأؤكد دائما أننا لا نكافح غسل الأموال وتمويل الإرهاب بـ «سلاح» بل نكافح بـ «نظام»، هذا «النظام» الذي تحدثت عنه بهذه الرؤية والفلسفة تعمل على تطبيقه اللجنة الوطنية، وهي التي تقوم بمتابعة الوزارات والجهات الأعضاء باللجنة.

**هل تتوقعون أن يرتفع عدد الإخطارات بحالات الاشتباه في الفترة المقبلة في ظل ارتفاع الوعي لدى الجهات المبلغة بأهمية الالتزام بتطبيق القانون؟**

- يمكن أن أؤكد لك أن هناك ارتفاعا بالفعل في عدد حالات الاشتباه، فعدد مقارنتها للأرقام المسجلة خلال الفترة من بنابر وحتى سبتمبر من العام الحالي مع أرقام الفترة ذاتها من العام الماضي، فإننا سنجد أن هناك زيادة 11.5% مع تسجيل 313 حالة إخطار خلال تسعة الأشهر الأولى من العام الحالي، نظير201 حالة إخطار للفترة المقابلة من العام 2010، يضاف إلى ذلك تسجيل ارتفاع جودة تقارير الاشتباه. وهذه النتائج الإيجابية ليس حصرا على الجهود التي تقوم بها وحدة المعلومات المالية فقط، بل ذلك يعكس عملية تعاون بين الوحدة والسلطات الرقابية (مصرف قطر المركزي، مركز قطر للمال، هيئة قطر للسواق المالية، وزارة الأعمال والتجارة، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية)، هذه الجهات تتعاون معها بشكل وطيد تحت مظلة اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

**قطر كانت من بين الدول القليلة بالمنطقة التي سارعت إلى إقرار قانون يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سنة 2010 ماذا يعني ذلك؟**

- بصفتي عضوا في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أقول إن دولة قطر باتت عضوا في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، وانضمت وصادقت على الاتفاقيات الدولية المعنية بموضوع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذه الاتفاقات الدولية توصي الدول بضرورة إدخال بعض المتطلبات في منظومتها التشريعية ولعل من أبرزها قانون تمويل الإرهاب، ودولة قطر عملت بموجب هذه التوصيات على أن تطلق أفضل قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمنطقة.

هناك اعتراف من منظمات إقليمية ودولية بأن قانون دولة قطر رقم 4 للعام 2010 شامل ونموذجي، وهناك اتصالات تمت من قبل العديد من الدول بغرض الاستفادة من تجربة دولة قطر في ذلك. بالمجمل هذا القانون رائد بالمنطقة وقد سهل على دول المنطقة أن تحذو حذو دولة قطر في هذا المجال.

**ماذا عن تصنيف قطر إقليمياً ودولياً على صعيد تطبيق مقتضيات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟**

- أحب أن أشير إلى أن صدور القانون رقم 4 للعام 2010 بعد جزءا من خطة العمل الوطنية، وخطط العمل روجعت عدة مرات، وانتهينا من مراجعة

» الشيخ أحمد بن عيد في حوار مع «العرب»

**القانون رقم 4 للعام 2010 رائد بالمنطقة إذ فتح الطريق لبلدان الإقليم أن تحذو حذو دولة قطر في هذا المجال**

## تعاون دولي وريادة إقليمية

وقّعت وحدة المعلومات المالية، العديد من مذكرات التفاهم مع نظيراتها الإقليمية والدولية في إطار تعزيز التواصل وتبادل الخبرات، مع اختيار الوحدة، ممثلة في شخص رئيسها الشيخ أحمد بن عيد آل ثاني، ممثلا للقارة الآسيوية في مجموعة الإجمونت، ورئيسا للجنة الفنية لمنتدى وحدات المعلومات المالية.

### التوقيع على مذكرات التفاهم

كان عام 2010 حافلا بالعلاقات الدولية التعاونية مع وحدات التحريات الأجنبية حيث وقعت الوحدة عددا من مذكرات التفاهم مع الوحدات الإقليمية والدولية التالية:

* الوحدة الإماراتية: وذلك على هامش الاجتماع العام المشترك لمجموعتي FATF و MENAFATF والذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 15 إلى 2010/2/19.
* الوحدة الماليزية: خلال اجتماعات لجان وفرق العمل التابعة لمجموعة «إجمونت» التي عقدت في موريشيوس خلال الفترة من 2/28 إلى 2010/3/4.
* الوحدة البريطانية: وذلك في الدوحة بتاريخ 2010/4/11.
* هيئة التحقيق الخاصة بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 2010/4/28 في لبنان.

كما وقعت وحدة المعلومات المالية عددا من مذكرات التفاهم مع وحدات المعلومات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على هامش الاجتماع العام الثامن عشر لمجموعة الإجمونت، الذي عقد في كولومبيا، مع إندونيسيا وبولندا وجمهورية موريشيوس، بالإضافة إلى جزر الأنتيل الهولندية.

### اختيار الوحدة القطرية ممثلاً عن قارة آسيا

في الاجتماع العام الثامن عشر لمجموعة «إجمونت» الذي عقد في كولومبيا تم اختيار سعادة رئيس وحدة المعلومات المالية القطرية بالإجماع عضوا في لجنة مجموعة الإجمونت وممثلا لقارة آسيا، وذلك تكريما لجهود الوحدة القطرية، وتعد دولة قطر أول دولة تنال هذا المنصب في الشرق الأوسط.

### منتدى وحدات المعلومات المالية

تم اختيار وحدة المعلومات المالية القطرية رئيسا للجنة الفنية التابعة لمنتدى وحدات المعلومات المالية لمدة سنة واحدة، وذلك خلال اللقاء الثاني لمنتدى وحدات المعلومات المالية التابعة لمجموعة «الإجمونت» والذي أقيم في دولة قطر بتاريخ 28 نوفمبر 2010.

# تحظى بالاعتراف والتقدير الدوليين

» الشيخ أحمد بن عيد خلال حواره مع الزميل أفزاز

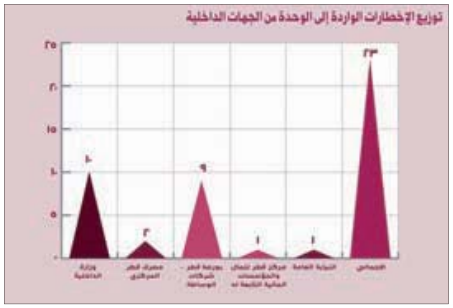


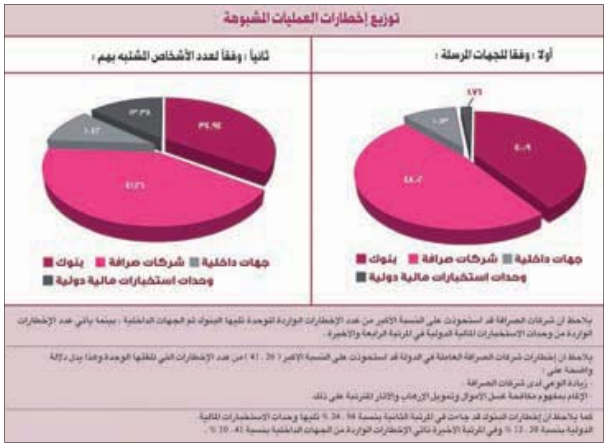


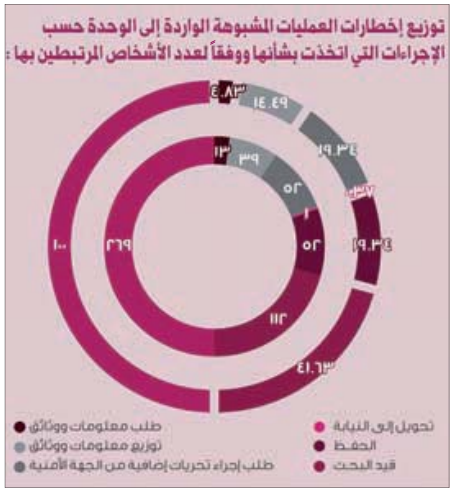


التعليمات والضوابط الرقابية التي تصدر عن السلطات الرقابية، وهذا جزء من تطبيق الخطة الوطنية التي أتيت على ذكرها. أما بخصوص القانون فقد تم توسيع نطاق الجريمة ومنح التزامات إضافية إلى عدد من الجهات الوطنية، مثل إنشاء وحدة المعلومات المالية، وفق سند قانوني، فضلا عن منح الجهات المبلغة التزامات لم تكن موجودة في السابق. وتمت بالفعل مراجعة الخطة الوطنية بعد صدور القانون، حيث تم تضمينها الالتزامات الجديدة التي جاء بها هذا القانون.

وأؤكد مرة ثانية أن تطبيق القانون رقم 4 للعام 2010 جاري وفق الخطة التي نعتمدها. وأشير هنا حقيقة إلى أننا حققنا إنجازات في جوانب من تطبيق الخطة قبل انتهاء الآجال الزمنية المحددة لها.

وهناك اعتراف دولي وإقليمي بالجهود التي تبذلها دولة قطر على صعيد التعاطي مع قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وليس هناك تصنيف على هذا الصعيد، لكن يمكن القول إن جهود قطر جيدة وتتجه نحو الوجهة الصحيحة والمطلوبة.

دولة قطر ستقدم تأكيدا لذلك تقرير المتابعة الثالث إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «ميناڤاتف»، خلال الشهر الحالي ووسيناقش هذا التقرير في شهر نوفمبر، جدير بالذكر أن المجموعة المذكورة هي المجموعة الإقليمية المختصة بمتابعة تطبيق المعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

▲ هذا التقرير ماذا يرصد؟

- هو عبارة عن عملية تقييم أداء دولة قطر فيما يتعلق بتطبيق نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما تقوم به مجموعة «ميناڤاتف»، هذا التقييم يأتي وفق معايير دولية.

التقرير الأول للتقييم كان به بعض التوصيات بتعديل النظام، ودولة قطر رحبت بها والتزمت بمعالجتها، وضمن هذه التوصيات إصدار القانون رقم 4 للعام 2010، والذي غطى جوانب متعددة، وجاري الآن تطبيق هذا القانون على أفضل وجه ووفق خطة نوقشت في مجلس الوزراء قبل سنتين.

دولة قطر كانت حريصة على الحفاظ على سلامة اقتصادها، وكان لديها نظرة استباقية بأنه سيكون هناك طفرة كبيرة، ولذلك طلبت من صندوق النقد الدولي تقييما في العام 2007، الحقيقة استعجلت هذا التقييم حتى نتعرف على اوجه القصور في النظام المالي ككل، وتحسن بذلك اوجه هذا القصور. ولو لم نقم بهذه الخطوة لكنا في حالة تأخر على صعيد إعداد تقارير التقييم التي تحدث عنها.

هذه الخطوة الاستباقية حالت دون أن تقع بعض الثغرات التشريعية في النظام المالي القطري، وهي تعكس نظرة حكيمة من الدولة بتقديم برنامج تقييم النظام المالي لديها لمعالجة القصور قبل الموعد المحدد لها.

▲ هل يمكن أن نقول إن قطر بهذا الاستعجال في طلب التقييم كانت تتوفر على نظرة استباقية لحدوث تداعيات لأية أزمات مالية على غرار الأزمة المالية العالمية 2008؟

- هذا صحيح، وللإشارة، فقد قيمنا في يناير 2007، لكن الأهم من ذلك الموعد، وهذا الأمر يظهر أن الدولة لها رؤية مستقبلية سليمة.

أما بخصوص الأزمة المالية فأحب أن أشير إلى أن قضايا الحوكمة والشفافية والإفصاح هي قضايا تندرج ضمن نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن أسباب الأزمة المالية غياب الشفافية وعدم الإفصاح عن الخدمات المالية السليمة.

▲ هل يمكن أن نقول إن دور اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى جانب دور وحدة المعلومات المالية شكل نوعاً من الحصانة لما كان يمكن أن يقع من ثغرات على صعيد مواجهة الأزمة المالية، خاصة ما تعلق بالشفافية والإفصاح وغيرها؟

- صحيح. وبالفعل دولة قطر كانت لها نظرة ثاقبة في هذا الموضوع، وهذا ما تم التوجه إليه في العديد من المنظمات المتخصصة، حيث إن الخطر يمكن أن يوجد ولا نستطيع أن نقضي عليه، لكن باستطاعتنا أن نخفف من وطأته، والإجراءات التي قمنا ونقوم بها تساعدنا على تخفيف الخطر الذي يمكن أن يواجهه الاقتصاد.

▲ ماذا عن المشاريع المستقبلية للوحدة؟

- نحن مستمرون في تطبيق خطة العمل التي وضعناها، ونتحرك وفق استراتيجية واضحة. نحن الآن بصدد مراجعة الدليل الإرشادي للإبلاغ، ونعيد صياغته من جديد بشكل أسهل وأفضل وبسيط من عمل الجهات المبلغة، وسيرفع من درجة تعامل هذه الجهات مع تقارير الإبلاغ.

هناك ورشات سنتجزها لفائدة الجمهور، كما نرحب بأي قطاع يسعى للتعريف بجهود الوحدة.

باختصار وحدة المعلومات المالية هي بمثابة قاعدة بيانات وطنية للدولة بخصوص عمليات الاشتباه، نحن نتلقى الاشتباهات ونحللها ونوزع وفق ما يخوله لنا القانون.

▲ ما الجهات المبلغة الأكثر تعاونا معكم وما الجهات الأخرى التي تأملون انخراطها بقوة في المستقبل؟

- القطاع المالي بشكل موسع، ومحلات الصرافة حسب الأرقام، وهذا يعكس بقوة ذلك الدور الرقابي القوي لمصرف قطر المركزي على هذا القطاع، وتعمل الوحدة حاليا على توعية الجهات غير المالية الأخرى.

▲ ما الرسالة التي تودون إيلاغها للمجتمع؟

- نعم هذا مهم. حقيقة رسالتنا لا تعني الجهات المبلغة فقط، بل الأفراد في المجتمع أيضا. نريد أن نرفع الوعي لدى جمهور الأفراد الذين يمكنهم أيضا الإبلاغ عن حالات الاشتباه، وقد حصل أن أبلغنا عن حالة اشتباه من شخص قبل شهر، هناك أكثر من وسيلة، عن طريق إيميل الوحدة، أو الحضور شخصيا لمقر الوحدة. هناك إمكانية لانخراط الأفراد في الإبلاغ، ولا بد أن ينخرط المجتمع ويقوم بدوره في مساعدتنا في عملنا والحفاظ على مصلحة البلد.

## أسباب ارتفاع عدد الإخطارات بنحو 132%

**أسباب إحصائية:**

* زيادة عدد الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية وبعض الجهات الداخلية.

**أسباب عامة:**

* اتساع نطاق الجهات التي تقوم بإبلاغ الوحدة عن المعاملات المشبوهة ليشمل جهات مثل: مركز قطر للمال، والجهات المرخصة لديه، وشركات التامين، وشركات الوساطة.
* زيادة الوعي لدى مسؤولي الالتزام المعنيين بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الجهات المختلفة.
* النتائج الإيجابية للاجتماعات التنسيقية التي تعقدها وحدة المعلومات المالية مع مختلف الجهات.
* نمو حجم المعاملات المالية لدى المؤسسات المالية.

## إحصاءات إخطارات العمليات المشبوهة

| عدد إخطارات العمليات المشبوهة | |
|---|---|
| 2010: 227 إخطاراً | 2008: 74 إخطاراً |
| 2009: 96 إخطاراً | 2007: 147 إخطاراً |
| 2009-2006 المتوسط = 98 إخطاراً | 2006: 77 إخطاراً |

**قطر حريصة على الحفاظ على سلامة اقتصادها**

**قطر ستقدم تقرير المتابعة الثالث إلى مجموعة «ميناڤاتف» خلال الشهر الحالي**

**القانون رقم 4 وسع نطاق الجريمة ومنح التزامات إضافية**

**المناخ المالي والمصرفي القطري سليم والفضل يعود ليقظة السلطات الرقابية**